فهرس

إهداء ٥
شكر وتقدير ٦
المقدمة ٧
الفصل الأول : في القرائن بشكل عام ١١
المبحث الأول : التعريف بالقرائن وأهميتها وأنواعها ١١
المبحث الثاني : عناصر القرينة وشروط قيامها ١٥
المطلب الأول : عناصر القرينة ١٥
أولاً : العنصر المادي ١٥
ثانياً : العنصر المعنوي ١٦
المطلب الثاني : شروط قيام القرينة ١٨
المبحث الثالث : القرائن في الشريعة الإسلامية وفي التشريع الأردني ١٩
المطلب الأول : موقف الشريعة الإسلامية من القضاء بالقرائن ١٩
أولاً : مشروعية القضاء بالقرائن ١٩
ثانياً : أقسام القرينة ٢٢
المطلب الثاني : الأخذ بالقرائن في التشريع الأردني ٢٤
أولاً : في ظل مجلة الأحكام العدلية ٢٤
ثانياً : في ظل القانون المدني الأردني ٢٥
المبحث الرابع : محل الاثبات بالقرائن ٢٦
المطلب الأول : التمييز ما بين التصرف القانوني والواقعة المادية ٢٦
أولاً : التصرف القانوني ٢٧
ثانياً : الواقعة المادية ٢٨
المطلب الثاني : الاثبات بالقرائن في الوقائع المادية والتصرفات
القانونية التجارية ٢٩
الفصل الثاني : القرائن القانونية ٣٣
المبحث الأول : تعريفها وماهيتها وأساسها القانوني والحكمة من تقريرها ٣٣
المطلب الأول : التعريف بالقرينة القانونية وبيان ماهيتها ٣٣
أولاً : تعريف القرينة القانونية ٣٣
ثانياً : ماهيتها ٣٤
المطلب الثاني : ركن القرينة القانونية ٣٦
المطلب الثالث : الحكمة من تقرير المشرع للقرائن القانونية ٤٠

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني : التمييز ما بين القرينة القانونية والقرينة القضائية ٤٢
المبحث الثالث : تحول القرائن القضائية إلى قرائن قانونية ٤٧
المطلب الأول : تحول القرائن القضائية إلى قرائن قانونية دون تدخل المشرع ٤٨
المطلب الثاني : تحول القرائن القضائية إلى قرائن قانونية بالنص عليها من قبل المشرع ٥١
المبحث الرابع : التمييز ما بين القرينة القانونية والقاعدة الموضوعية ٥٣
المطلب الأول : تأسيس التفرقة على فكرة ما هو راجح الوقوع ٥٤
المطلب الثاني : إثبات العكس كأساس للتفرقة ٥٨
المبحث الخامس : دور القرائن القانونية في الاثبات ٦٣
المطلب الأول : القاعدة في توزيع عبء الاثبات ٦٣
أولاً : الوضع الثابت أصلاً ٦٤
ثانياً : الوضع الثابت عرضا (فعلاً) ٦٤
ثالثاً : الوضع الثابت ظاهراً ٦٥
المطلب الثاني : أثر القرائن القانونية على القاعدة العامة ٦٦
المطلب الثالث : دور الخصوم في اثبات الواقعة التي تقوم عليها القرينة ٦٩
الفصل الثالث : حجية القرائن القانونية في الاثبات ٧١
المبحث الأول : القرينة القانونية القاطعة ٧٣
المطلب الأول : معيار تحديد القرينة القانونية القاطعة ٧٤
المطلب الثاني : إثبات عكس القرينة القانونية القاطعة ٨٠
المطلب الثالث : مدى إمكانية اعتبار القرائن القانونية القاطعة دليلاً من أدلة الاثبات ٨٤
المبحث الثاني : القرينة القانونية البسيطة ٨٩
المطلب الأول : إثبات عكس القرينة القانونية البسيطة ٩٠
المطلب الثاني : بعض القرائن القانونية البسيطة التي لا يجوز إثبات عسكها إلا على نحو خاص ٩٥
المطلب الثالث : بعض صور القرائن القانونية البسيطة ٩٨
المبحث الثالث : حجية الأمر المقضي (قرينة المادة (٤١) من قانون البينات) ١٠٦
المطلب الأول : التعريف بالحجية وأساسها ومدى تعلقها بالنظام العام ١٠٨
أولاً : التعريف بحجية الأمر المقضي ١٠٨
ثانيا : الأساس الذي تقوم عليه حجية الأمر المقضي ١٠٩
ثالثا : مدى تعلق الحجية بالنظام العام ١١٠
المطلب الثاني : شروط قيام حجية الأمر المقضي ١١٢
أولاً : الشروط الواجب توافرها في الحكم حتى يحوز الحجية ١١٢
ثانياً : الشروط الواجب توافرها في الحق المدعى به ١١٤

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث : حجية الحكم الجزائي أمام المحاكم المدنية ١١٨
الخاتمة ١٢١
المراجع ١٢٩
الفهرس ١٣٣

Scanned by CamScanner